

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 حزم إماراتي في رفض مشروع الضم

الإمارات اليوم

03 الرسائل الإيجابية لـ «جائزة الإمارات للعلماء الشباب»

تقارير وتحليلات

04 الإمارات وكوريا الجنوبية.. علاقات استراتيجية مُستدامة

05 تركيا ننتمك سيادة الإقليم وتنتظر عقوبات أوروبية على تحركاتها

06 «رجل الهند القوي» يواجه بكين بحذر

شؤون اقتصادية

07 الإمارات أكبر مستثمر في المنطقة العربية 2019

من إصدارات المركز

08 شرق أفريقيا.. الأمن وإرث المشاشة

إنفوغراف

10 ماذا يريد أردوغان من ليبيا؟



حزم إماراتي في رفض مشروع الضم

تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة وقوفها إلى جانب حقوق الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، ودعمها مطالبه المشروعة، ورفضها أي محاولات إسرائيلية للتجاوز، أو الالتفاف على تلك الحقوق، تحت مسميات مختلفة، وبذرائع وحجج واهية لا تستند إلى أي شرعية، ولا تتمتع بأي مصداقية، وتفتقر إلى الحد الأدنى من قواعد اللباقة السياسية.

فمنذ أن أعلنت حكومة اليمين الإسرائيلية، ورئيسها بنيامين نتنياهو، نيتهما ضمّ غور الأردن وأجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية، كانت دولة الإمارات في مقدّمة المبادرين إلى رفض هذه الإجراءات، وتأكيد بطلانها، وبذلت جهوداً كبيرة، وسخرت دبلوماسيتها لتوضيح مخاطر هذا المخطّط في المحافل الدولية، من خلال علاقاتها الثنائية مع دول العالم المختلفة، وعملت على تشكيل رأي عام عالمي رافض لها، ولم تتأخر عن المشاركة في كل جهد ومسعى عربي لردع الأطماع الإسرائيلية؛ وهو ما أثمر موقفاً دولياً رافضاً لمخطّطات الضم، بات يشكل ضغطاً كبيراً على الحكومة الإسرائيلية، ويجبرها على مراجعة موقفها والبحث عن مخرج للأزمة التي تسببت بها، وألقت بظلالها على علاقاتها حتى مع أكثر الدول دعماً لها، وفي المقدّمة منها دول الاتحاد الأوروبي.

وقد جاء الرفض الإماراتي هذه المرة في إطار موقف عربي موحد تجاه المشروع الإسرائيلي، ودعماً لإجماع عربي ودولي على خطورة هذا المشروع، الذي لا شك في أنه سيكون سبباً لتقويض جميع الجهود التي بُذلت للتوصل إلى سلام يخرج هذه المنطقة من حالة اللاحرب واللاسلم، التي تعيشها منذ عام 1973، وسيعيد من جديد تأجيج الصراع فيها، وسيدفع إلى مزيد من الإحباط والاحتقان اللذين سيغذيان نزعة العنف والتطرف؛ الأمر الذي لا يخدم أي طرف، وستكون له انعكاساته الضارة على منطقة الشرق الأوسط برمّتها، بل على العالم كلّها، الذي يواجه في هذه الأثناء معركة مع عدو خفيّ شرس يلحق بالإنسانية جمعاء خسائر هائلة في الأرواح والصحة، ويسبب نزيفاً كبيراً في اقتصاد الدول يهدد مقومات الحياة ومستقبل الأجيال القادمة.

قرار الضم خرق فاضح للقانون الدولي، وتقويض تام لخيار الدولتين، الذي رضي به الفلسطينيون والعرب، ودعمته دول العالم بلا استثناء؛ وبالتالي فهو يشكّل، في حال إصرار إسرائيل على تنفيذه، شهادة وفاة لجهود التسوية، وعودةً إلى المربع الأول من الصراع؛ وهو خطوة سيكون ما بعدها مختلفاً تماماً عمّا قبلها، وستجعل من الصعب عندئذٍ إقناع أي طرف فلسطيني بإمكانية تحقيق السلام، أو بجدوى التفاوض؛ وستدفع المنطقة نحو المجهول الذي لا تُحمّد عقباه، ولا يمكن التنبؤ بنتائجه.

صحيحٌ أن الدول العربية تبنت السلام خياراً استراتيجياً لا رجعة عنه، وطرحت العديد من الحلول والخيارات والمبادرات التي استهدفت إرساء سلام حقيقي عادل ودائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط كلّها، يتضمّن تطبيع العلاقات بينها وبين إسرائيل، ويتيح للأخيرة الانخراط في المنطقة والتعاون مع دولها بما يخدم مصالح الجميع، إلا أن ذلك لا يعني، بأي حال من الأحوال، أن العرب قد تخلّوا عن الشعب الفلسطيني، أو أن أولوية قضيته قد تراجعت في أجنداتهم؛ فهي لا تزال القضية الأولى، التي لا يمكن من دون التوصل إلى حلّ لها يرضي كل الأطراف أن تنعم المنطقة بالاستقرار، أو أن تتمكّن دولها من التفرغ لمشروعات التنمية التي تحقق الرفاهية لشعوبها؛ حيث ستظل لغة الريبة والتوجّس والتربّص هي السائدة، وسيبقى التوتر وانعدام الثقة عائقين أساسيين أمام أي تعاون فاعل وذو جدوى.

إسرائيل تتنكر بمساعيها إلى فرض سياسة الأمر الواقع على الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، للشرائح والقوانين الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والشعوب، وتجرّم الاحتلال والاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وتضرب بكل القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة على مدى 70 عاماً عرض الحائط، وتتنكر للاتفاقيات والتفاهات التي تمت بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية، التي قدّمت الكثير من التعاون، من دون أن تحصل، حتى الآن، على الحد الأدنى ممّا تضمنته الوعود التي قُطعت لها؛ وهي حال لن تقبلها دولة الإمارات التي كانت، ولا تزال، وستظل، بحكمة قيادتها الرشيدة، نصيراً للحق، ومسانداً قوياً لمبادئ العدل والحرية.

الرسائل الإيجابية لـ «جائزة الإمارات للعلماء الشباب»

كان الحفل الافتراضي، الذي وُزعت فيه جائزة «الإمارات للعلماء الشباب»، في دورتها الحادية عشرة، يوم الثلاثاء الماضي، حافلاً بالرسائل الإيجابية التي تبث التفاؤل والأمل، وتكشف عن مكامن للقوة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعن جذور راسخة للتطور المستدام تمتد عميقاً في البنية المجتمعية، وتعد بمزيد من الثمار التي تعزز نجاحات الدولة، وتمضي بها بثبات إلى الأمام.

كرّم معالي حسين إبراهيم الحمادي، وزير التربية والتعليم، خلال هذا الحفل، وبحضور معالي الفريق ضاحي خلفان تميم، نائب رئيس الشرطة والأمن العام بدبي، رئيس مجلس إدارة جمعية الإمارات لرعاية الموهوبين، 41 من طلبة المدارس في الدولة، وصلوا إلى منصة التكريم المستحق، من بين 4000 طالب تقدموا إلى الاختبارات التمهيديّة للجائزة. واجتاز الفائزون مراحل متوالية من التصفيات تبدأ من الاختبارات النظرية في مواد الأحياء والكيمياء والفيزياء والرياضيات، وصولاً إلى تنفيذ مشروعات علمية تخضع للفحص والتقييم من لجان متخصصة.

وأولى الرسائل الإيجابية تكمن في ثقافة المكافأة، التي أصبحت دولة الإمارات رمزاً لها؛ ومن شأن هذه الثقافة أن تلبّي الحاجة الإنسانية الفطرية إلى التقدير، ولاسيما في سنّ مبكرة، وأن تمنح الأرضية الملائمة لتنمية المواهب والقدرات والطاقات العلمية، وتدفع الطالب إلى تلبية التوقعات التي تعوّل على تميزه. ومن المعروف أن التوقعات العالية من الأفراد تحفزهم إلى تليتها، وتمنحهم دافعية أكبر لبذل كل جهودهم لأجلها، ولاسيما في بيئة صحية مشجعة. وتتمثل الرسالة الثانية في آلية الجائزة؛ فهي توسّع قاعدة المشاركة في ظل قواعد شفافة، وتبدأ في تدرّجها من الجانب النظري وصولاً إلى الجانب التطبيقي، محاكيةً رحلة العلم التي تبدأ من النظرية لتُجسدها لاحقاً في مُنتج ملموس الفائدة والتأثير. ويدرك الطلبة من خلال الجائزة أن العلم ليس مجرد معادلات ومساائل مكانها الكتب، بل إن اكتماله مرهون بتجسده على أرض الواقع حاملاً معه النفع والخير.

وتتعلّق الرسالة الثالثة بالجهتين اللتين تتقاسمان الإشراف على الجائزة، وهما وزارة التربية والتعليم، وجمعية الإمارات لرعاية الموهوبين، صاحبة فكرة الجائزة. وتجسّد الشراكة بينهما تكاملاً وتناغماً بين المؤسسات العامة والخاصة في ابتكار الأفكار والمشروعات والمبادرات التي تلبّي حاجةً ملحةً في المجتمع. كما يكشف هذا التعاون عن حيوية المجتمع المدني في دولة الإمارات، وإدراكه دوره، وإسهاماته الملحوظة في مسيرة التنمية.

أما الرسالة الرابعة؛ فهي تختص بالدور المشرف لكثير من رجال الأعمال في الدولة؛ فقد أشاد معالي حسين الحمادي، خلال الحفل، برجل الأعمال الدكتور محمد عمر بن حيدر، الذي دعم الجائزة منذ إنشائها قبل 11 عاماً. ويعكس هذا الدعم الحضور القوي لثقافة العطاء في المجتمع الإماراتي، وحسّ المسؤولية الاجتماعية الذي تتسم به نخب المال والأعمال في دولة الإمارات، إدراكاً منها لما توفره لها الدولة من ظروف تضمن نمو أعمالها وازدهارها.

وتدور الرسالة الخامسة حول الإطار أو البيئة الأوسع التي أنتجت مثل هذه المبادرة، وهي تتعلق بالدولة التي اختطت لها القيادة الرشيدة منذ تأسيسها طريقاً واضحاً، وحددت الأولويات والركائز التي يقوم عليها انطلاقها بقوة إلى المستقبل المزدهر، ومن بينها محورية دور الإنسان في التنمية بوصفه صانعها ومحركها وقلبها النابض. وجائزة الإمارات للعلماء الشباب تجسّد هذا المفهوم، وتعمل من أجل الوصول إليه.

وفي هذا السياق أيضاً يأتي إيمان الدولة وقيادتها الرشيدة بالعلم ومنجزاته شرطاً لتحقيق المكانة التي تصبو إليها، وبنائها مناهجاً عاماً يقدر العلم ويحترمه، وتكريسها كل الموارد والإمكانات التي تضمن للدولة وأبنائها موقفاً على خريطة العلوم المتقدمة في العالم؛ وهو ما تتجلى نتائجه في مشروعات عملاقة، مثل «مسبار الأمل» الذي سينطلق بعد أيام قليلة في رحلته إلى المريخ؛ ليكتب فصلاً جديداً في سجل الفخر الوطني.

الإمارات وكوريا الجنوبية.. علاقات استراتيجية مُستدامة

أربعون عاماً مضت على العلاقات الدبلوماسية التي تجمع دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية كوريا الجنوبية؛ والتي عزّزت من مجالات التعاون والشراكة، وحققت قفزات نوعية في عدد من المشروعات في القطاعات الحيوية؛ كالطاقة والتكنولوجيا المتقدمة، وتبادل الخبرات في التعليم والصحة، وغير ذلك.



مُسجّلة، بحسب تقرير التجارة الخارجية غير النفطية، الصادر عن وزارة الاقتصاد. ووفقاً لتصريحات صحفية لكيوان بيونغ، رئيس الوكالة الكورية لترويج التجارة والاستثمار، تحتلّ دولة الإمارات المرتبة الأولى بين دول الشرق الأوسط في الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى كوريا؛ حيث وصل الرصيد التراكمي للاستثمارات الإماراتية في كوريا خلال السنوات الأربع الماضية إلى 7.7 مليار درهم (2.08 مليار دولار)، مشيراً إلى «وجود 23 شركة إماراتية تستثمر في 13 قطاعاً، أبرزها: الصناعة التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة والعقارات والمقاولات والخدمات المالية والتأمين والكهرباء والغاز والنفط والألمنيوم».

وبحسب بيانات حديثة، توجد 53 شركة كورية مُستثمرة في دولة الإمارات، تعمل في العديد من القطاعات أهمها: أنشطة العقار، وتجارة الجملة والتجزئة، والأنشطة المالية وأنشطة التأمين، وإصلاح المركبات، والصناعة التحويلية، وغيرها. وتوجد العديد من الشركات الإماراتية في كوريا الجنوبية، مثل: الإمارات العالمية للألمنيوم، وجهاز أبوظبي للاستثمار، ومؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، وموانئ دبي العالمية، وشركة بترول الإمارات الوطنية «إينوك»، والأحواض الجافة العالمية، وغيرها. وعن التعاون في المجالات الصحية والطبية، وُقِّعت العديد من مذكرات التفاهم والتعاون بين الدولتين في برامج التقييم والترخيص الطبي، وإدارة المستشفيات وتبادل الخبرات الطبية، إضافةً إلى مجالات تبادل الخبرات في التعليم. كما تمّ توقيع عدد من مذكرات التفاهم بشأن التعاون في مجالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة والابتكار، والتعاون في إعداد نظام متطور لإدارة البراءات في دولة الإمارات، إلى جانب التعاون في العلوم المتقدمة والتكنولوجيا والزراعة والبناء.

تتجسّد الشراكة الأكثر أهمية بين دولة الإمارات وجمهورية كوريا الجنوبية، في إبرام عقد مشروع بركة لإنشاء محطة الطاقة النووية في عام 2009، ليكون المشروع الذي دشنت به الدولتان مرحلة شراكتها الاستراتيجية، وليُصبح برنامج دولة الإمارات النووي السلمي في موقع بركة منذ عام 2015، أول وأكبر موقع في العالم، ينشأ فيه أربع محطات نووية سلمية متطابقة بأمان وفي آن معاً. ومنذ أن ركّزت الدولتان على شراكتها الاستراتيجية، بدأ التعاون بينهما يأخذ آفاقاً أوسع في العديد من المجالات؛ كالدفاع والرعاية الصحية والثقافة والإدارة الحكومية والفضاء.

وتُعَدّ دولة الإمارات أكبر شريك تجاري لكوريا الجنوبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ فبحسب كون يونغ وو، السفير الكوري لدى دولة الإمارات، بلغ حجم التبادل التجاري بين الدولتين نحو 13.9 مليار دولار؛ حيث تستورد الدولة من كوريا، سيارات ويخوتاً وزوارق وقوارب تجديف، وعناصر وقود، وآلات وأجهزة للفصل النظائري، وأجهزة هاتف، وأجهزة اتصال شبكات سلكية ولاسلكية، وغيرها؛ فيما تُصدّر دولة الإمارات إلى كوريا الذهب وفضلات الألمنيوم وأجهزة تكييف هواء ومجموعات الخلايا الابتدائية وغيرها.

وحسب تصريحات منشورة لجمعية الكيت، الوكيل المساعد لقطاع التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد، في فبراير 2019، فإن قيمة التجارة المباشرة بين الدولتين بلغت نحو 20.1 مليار درهم بنسبة 58%، بينما وصلت تجارة المناطق الحرة بينهما إلى 14.7 مليار درهم بنسبة تشكل 42%.

ويُقيم نحو 13 ألف كوري جنوبي في دولة الإمارات؛ يعيش 6500 منهم في أبوظبي، ويعمل 2055 منهم في موقع مشروع محطة «بركة». وسنوياً، يزور 200 ألف كوري جنوبي دولة الإمارات. في المقابل، وفي عام 2018 زار 11427 إماراتياً كوريا الجنوبية، بزيادة 4% على عام 2017. وفي عام 2019 زار أكثر من 176 ألف كوري دولة الإمارات، فيما بلغ عدد الإماراتيين الذين زاروا كوريا الجنوبية أكثر من 9 آلاف إماراتي.

وبخصوص العلاقات الاستثمارية بين الدولتين؛ بلغ إجمالي العلامات التجارية الكورية المسجلة في دولة الإمارات في نهاية عام 2017، 3327 علامة تجارية، و234 وكالة، و83 شركة كورية

تركيا تنتهك سيادة الإقليم وتنتظر عقوبات أوروبية على تحركاتها

تواصل تركيا ممارسة انتهاكاتها لسيادة دول في الإقليم؛ من خلال التنقيب في المنطقة الاقتصادية القبرصية، وممارسة دور تخريبي في ليبيا؛ بدعمها حكومة «الوفاق»، وإرسالها مرتزقة من الفصائل السورية إلى ليبيا، إضافة إلى ممارساتها التي تتعدى على السيادة السورية جواً وبراً.



قباله جزيرة قبرص، وتصدد من خلال تحركاتها الاستفزازية في شرق المتوسط، عبر محاولاتها إجراء عمليات تنقيب غير شرعية داخل مناطق قبرص البحرية. كما تصعد تركيا انتهاكاتها للمجال الجوي اليوناني؛ بالتحليق فوق المناطق المأهولة والمياه الإقليمية، في مواصلة للخلافات الكبيرة التي حدثت على مدار سنوات عدّة، وأفسدت العلاقات اليونانية-التركية حول مجموعة من القضايا؛ وأهمها النزاع على حقوق استغلال الموارد المعدنية في بحر إيجه حتى قبرص. وفي هذه المرحلة واصلت تركيا خروقاتها، وأعلنت مؤخراً خطوة مثيرة للجدل تتعلق بأهداف مقبلة، تستهدف نقاطاً في بحر إيجه وسواحل قبرص، مملوءة بالنفط والغاز؛ الأمر الذي جعل اليونان تؤكد استعدادها للدخول في مواجهة مع الأتراك، إن لم الأمر، للوقوف في وجه انتهاك سيادتها الوطنية.

وهذه الجهود الدولية الرامية إلى وقف تجاوزات تركيا وتعدّيها على سيادة دول الإقليم لم تكن الوحيدة؛ ففي شهر مايو الماضي أصدر وزراء خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر وقبرص واليونان وفرنسا بياناً أكدوا فيه أن الانشغال بأزمة كورونا لم يثن قوى الإقليم عن الانتباه إلى الانتهاكات التركية في منطقة شرق المتوسط وليبيا، ونددوا في اجتماع لهم عن بعد بتجاوزات أنقرة في الساحة الإقليمية، مهددين بملاحقتها دبلوماسياً لمنع تكريس تحركاتها السلبية، وثنيها عن ممارسة خروقاتها الاقتصادية وتدخلاتها العسكرية التي تهدد السلام والاستقرار في المنطقة؛ إذ طالما تجاهلت تركيا التحذيرات الدولية من أن ممارساتها تعدد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وتدفع بمنطقة شرق المتوسط إلى مواجهة عسكرية.

في الوقت الذي يُنتظر فيه عقد اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، في 13 يوليو الجاري؛ لمناقشة انتهاكات تركيا في منطقة المتوسط؛ يرى الرئيس القبرصي، نيكوس أناستاسيادس، أن الاتحاد الأوروبي كان ضعيفاً إلى درجة تسببت بتمادي تركيا في انتهاكاتها لسيادة الدول المجاورة، وممارسة سلوكيات ستكون مضرّة بمصالح الدول كافة؛ وخاصة في ظل تحذيرات أطلقها موقع «أوبل برايس» الخاص بقضايا الطاقة، قال فيها إن «المقامرة الجيوسياسية لتركيا في البحر المتوسط قد تؤدي إلى كارثة»، ويقصد بها عمليات الحفر التي تقوم بها أنقرة بحثاً عن الغاز.

الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الذي صعد من دور بلاده في ليبيا وسوريا، لا يتوقف عن ابتزاز الدول الأوروبية بورقة المهاجرين غير الشرعيين؛ فرغبته الدائمة في الحصول على الأموال من أوروبا تجعله لا ينفك عن تهديدها بإطلاق موجات من هؤلاء المهاجرين إلى أراضيها؛ هذا فضلاً عن اختراقات طائراته المتواصلة الأجواء اليونانية، وانتهاجه سياسات فاقمت من حجم التوتر مع الجانب اليوناني على خلفية الأزمة القبرصية، وتجاهل طلب اليونان بشأن استعادة المهاجرين غير الشرعيين.

كل تلك التجاوزات وغيرها جعلت باريس تدعو إلى مناقشة انتهاكات تركيا في «المتوسط»؛ حيث دعا وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، شركاءه في الاتحاد الأوروبي إلى إجراء محادثات عاجلة تتعلق بالعلاقات المستقبلية مع تركيا. وأشار خلال إعلانه عقد الاجتماع في 13 يوليو الجاري إلى إمكانية فرض عقوبات جديدة على تركيا، قائلاً: «لقد اتخذ الاتحاد الأوروبي بالفعل قرار فرض عقوبات على تركيا؛ بسبب التنقيب التركي في المنطقة الاقتصادية القبرصية، ويمكن التفكير في عقوبات أخرى»؛ وهو ما يشي بحجم التوتر بين الدولتين، بعد انتقاد باريس دعم تركيا العسكري حكومة الوفاق الليبي، ودورها في الصراع السوري، وعمليات التنقيب في شرق البحر الأبيض المتوسط، التي أُرُمت الوضع في المنطقة؛ وقد تؤدي إلى انفجار صراع يحدث المزيد من القلق بين الكثير من الأطراف الدولية.

وتتطلع قبرص واليونان إلى صد العدوان التركي على المتوسط، من خلال التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وقيادة جهود دبلوماسية مكثفة مع المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات محدّدة بشأن أنقرة، التي تنتهك حقوق الحفر

«رجل الهند القوي» يواجه بكين بحذر

يقول الصحفيان فيبوتي أجراوال وكريشنا بوخاريل، في مقالهما في «وول ستريت جورنال»، إن التصادم مع الصين فوق جبال الهيمالايا شكّل تحديات داخلية خطيرة أمام رئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي، الذي رسم لنفسه صورة الزعيم الوطني القوي، لكنه فشل في الوفاء بوعوده بتحسين الاقتصاد الهندي وإنعاشه.



وقد تعرضت صورة مودي لـ«هزة خطيرة» محلياً، كما جاء على لسان بيبو براساد، المحلل السياسي في أحد المراكز البحثية الهندية، ومع ذلك ما زالت شعبية مودي كبيرة؛ إذ أعرب 74% من الهنود عن دعمهم القيادة بالهند، في استطلاع رأي أجرته شركة Morning Consult الأمريكية للبحوث واستطلاعات الرأي في شهر يونيو الماضي. وأثبتت المواجهة مع الصين أنها تمثل تحدياً حقيقياً، وخاصة أمام صورة الزعيم الهندي القوي؛ فقد تغيرت نبرته تغيراً كبيراً في التعامل مع هذه الحادثة مقارنة بنبرته في التعليق على صراع الهند مع باكستان منذ توليه هذا المنصب؛ فبعدما أعلن رئيس الوزراء، بعد وقوع التصادم مع الصين بأيام قليلة، عدم وجود أي عملية توغل داخل الحدود الهندية من القوات الصينية، ظهرت آراء تشكك في صدقه بكثير من المدن الهندية؛ ما اضطر مكتب رئيس الوزراء الهندي إلى إصدار بيان يوضح فيه سيطرة القوات الهندية على الأضرار الناجمة عن هذا التصادم.

وقال راهول غاندي، زعيم حزب «المؤتمر» الهندي المعارض، على حسابه في موقع تويتر، إن «الصين قتلت جنودنا، واغتصبت أرضنا»؛ ما دعا الحكومة الهندية إلى ادّعاء - من دون تقديم أي دليل - قتل نحو 40 جندياً صينياً في هذا التصادم، ولم تقرّ الصين من جانبها بأيّ من هذه البيانات على الإطلاق.

أثارت المواجهة الهندية مع الصين نوعاً من المشاعر الوطنية التي أثبت مودي براعته فيها، عندما يحتاج إلى الدعم السياسي الداخلي. لكن هذه المواجهة تختلف عن مواجهات الهند السابقة مع باكستان، كما يقول الكاتبان؛ فالهند لا تستطيع تحويل الصين إلى عدو لها كما فعلت مع باكستان. وقد استجاب رئيس الوزراء الهندي لهذا التصادم الحدودي بمنع 59 تطبيقاً صينياً للهواتف الذكية، منها تطبيق الفيديوهات القصيرة الشهير توك، وقال إن هذه التطبيقات تمثل مخاوف تتعلق بالأمن السيبراني للدولة الهندية.

ومع ذلك واصلت الهند المفاوضات التي ترمي إلى تخفيف حدة التوترات فوق المناطق الحدودية بين البلدين، وقد انسحبت القوات الصينية والهندية من بعض نقاط التصادم في المناطق المتنازع عليها بطول حدود البلدين على جبال الهيمالايا بعد مباحثات ثنائية بين دبلوماسيين وعسكريين من البلدين من أجل تخفيف التوترات. وقال مودي للقوات الهندية في أثناء زيارة له الأسبوع الماضي للمناطق المتنازع عليها: «إن التاريخ يثبت أن السياسات التوسعية لم تنجح أبداً». وأضاف: «العالم اليوم يبحث عن التنمية والتطوير، وسوف تركز الهند على ذلك أيضاً».

وجاء التصادم مع الصين، التي تعدّ أسرع قوة آسيوية صاعدة، بعد عاصفة من الأخبار «السيئة» لرئيس الوزراء الهندي وحزبه الحاكم؛ فقد وصل الحزب إلى سدة الحكم في عام 2014، وأعيد انتخابه من جديد العام الماضي بفضل الثقة الكبيرة التي يحظى بها مودي، وقدرته على بناء دولة قوية ومستقرة، وزيادة مستوى معيشة كثير من المواطنين الفقراء؛ فقد أصيب الاقتصاد الهندي بتدهور كبير على مدى العام الماضي، وهو يعاني الآن انهياراً أكبر بسبب جائحة فيروس كورونا. وبالرغم من أن الهند كانت من أكثر الدول حرصاً على الإغلاق لمواجهة الفيروس؛ فإنها أصبحت أكثر الدول معاناة منه بعد الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل في عدد إجمالي الإصابات بالفيروس. وجاءت كل هذه الأحداث بعد موجة عاتية من التظاهرات المناهضة للحكومة، التي ضربت الدولة الهندية العام الماضي، ضد تغيير قانون الجنسية الهندي، الذي يرى محللون أنه يقوّض التزام الدولة بالتعددية والحرية الدينية.

الإمارات أكبر مستثمر في المنطقة العربية 2019



احتلت دولة الإمارات الترتيب الأول بين أكبر 65 دولة مستثمرة في المنطقة العربية العام الماضي بحجم استثمارات بلغت 8.683 مليارات دولار من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة على المنطقة العربية البالغ حجمها 60.2 مليار دولار.

وكشف التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2020 الصادر، أمس، أن 10 دول رئيسية في العالم استحوذت على 74.2% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية العام الماضي، تصدرتها دولة الإمارات بحصة 14.4%. وأكد التقرير أن دولة الإمارات احتلت الترتيب الأول لوجهات الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق على المنطقة العربية من حيث المشاريع بعدد 445 مشروعاً تشكل نسبة 41.7% من إجمالي المشاريع البالغ 1092 مشروعاً، تليها السعودية بعدد 134 مشروعاً. وحلت الإمارات في الترتيب الثاني من ناحية استقطاب مشاريع الاستثمار الأجنبي من حيث التكلفة

الاستثمارية بنحو 13 ملياراً و557 مليون دولار.

وأشار التقرير إلى أن دولة الإمارات سجلت خلال 2019 أكبر زيادة في بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولار مع ارتفاع في تقديرات عدد الوظائف المستحدثة بنحو 30 ألفاً و578 وظيفة. وأوضح التقرير أن الدولة احتلت الترتيب الثاني عربياً في أرصدة الاستثمار الأجنبية بالمنطقة العربية خلال الفترة من 2010 - 2019، حيث بلغت أرصدها 154.1 مليار دولار، وسبقها السعودية بأرصدة بلغت 236 مليار دولار.

النفط يرتفع بدعم توقعات بارتفاع الطلب



زادت أسعار النفط بأكثر من 2% يوم أمس الجمعة، بعد أن رفعت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها للطلب في 2020، لكن تزايد حالات الإصابة بفيروس كورونا في الولايات المتحدة بأرقام قياسية قوض التوقعات لتعافٍ سريع لاستهلاك الوقود. وتدعمت الأسعار، أيضاً، بعد أن أظهرت بيانات أن شركات الطاقة الأمريكية قلصت عدد حفارات النفط والغاز العاملة إلى مستوى منخفض قياسي للأسبوع العاشر على التوالي.

وجرت تسوية خام برنت بزيادة 89 سنتاً؛ أي ما يوازي 2%، إلى 43.24 دولار للبرميل، وجرت تسوية الخام الأمريكي على ارتفاع 93 سنتاً، أو 2.4%، إلى 40.55 دولار للبرميل. وعلى أساس أسبوعي، لم يطرأ على الخام الأمريكي تغيير يذكر، في حين حقق برنت مكسباً أسبوعياً بنحو 1%. ورفعت الوكالة توقعاتها للطلب إلى 92.1 مليون برميل يومياً، بارتفاع 400 ألف برميل يومياً عن توقعاتها في الشهر الماضي، عازية ذلك إلى انخفاض بوتيرة أقل من المتوقع في الربع الثاني من العام الجاري. وما زالت مخزونات النفط تشهد تخمة بسبب تبديد الطلب على البنزين والديزل وبقية أنواع الوقود خلال التفشي الأولي للجائحة. وارتفعت مخزونات النفط الأمريكية بنحو 6 ملايين برميل الأسبوع الماضي بعد أن توقع محللون انخفاضها بنحو نصف ذلك الرقم.

أمريكا «تصفح» السلع الفرنسية برسوم جمركية بنسبة 25%

في سلع فرنسية، مثل مستحضرات التجميل وحقائب اليد، وإن إجراء التطبيق سيتيح مزيداً من الوقت لحل المشكلة، بما في ذلك إجراء مناقشات في إطار مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتأتي الخطوة الأمريكية عقب تحقيق أمريكي خلص إلى أن الضريبة الفرنسية تنطوي على تمييز ضد شركات تكنولوجيا أمريكية مثل غوغل، وفيسبوك، آبل.

قالت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أمس الجمعة، إنها ستفرض رسوماً جمركية إضافية بنسبة 25% على واردات فرنسية بقيمة 1.3 مليار دولار، وذلك رداً على ضريبة فرنسا الجديدة على الخدمات الرقمية، لكنها سترجئ تطبيق الرسوم الجديدة بما يصل إلى 180 يوماً. وقال مكتب الممثل التجاري الأمريكي إن الخطوة ستؤثر

شرق أفريقيا.. الأمن وإرث المشاشة

دراسات عالمية



شرق أفريقيا
الأمن وإرث المشاشة

جيلبرت خادياجالا

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية



العدد 86

تأليف: جيلبرت خادياجالا
تاريخ النشر: 2009

بشؤون القارة؛ وهي:

- مواجهة أفريقيا الكثير من التحديات العالمية في عالم سريع التغير؛ كالاختراع العالمي، وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، والتأثر الشديد بمظاهر انعدام العدالة التي يتسم بها النظام التجاري الدولي الحالي.
- وجود حاجة ملحة -بينما نتعامل وأزمات اليوم- إلى أن نتطلع إلى المستقبل؛ فبحلول عام 2050، من المقدر أن يناهز عدد سكان القارة الأفريقية 1.9 مليار نسمة تقريباً، وبينما تتسارع وتيرة التغير على الصعيد الدولي، فإن تطور القدرات المؤسسية للاتحاد الأفريقي وللمنظمات الإقليمية الفرعية الأفريقية على الاستجابة للتحديات الجديدة، يظل بطيئاً ومحفوفاً بالتحديات.
- كون الاتفاق على إرساء توازن ملائم بين مسؤولية الدول ومسؤولية المجتمع الدولي في مواجهة العنف العرقي داخل الدول، ما يزال من الموضوعات التي تدور مناقشات ساخنة بشأنها، لكن من بين الأمور التي أصبحت تلقى قبولاً واسعاً الآن، أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يقف موقف المتفرج، إزاء: الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية.

يشمل مصطلح «شرق أفريقيا» الدول السبع الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ وهي: جيبوتي، وإريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، والصومال، والسودان، وأوغندا، وكذلك تنزانيا؛ نظراً إلى ما لها من تفاعلات تاريخية وسياسية قديمة، إزاء كل من كينيا وأوغندا، ضمن إطار جماعة شرق أفريقيا. وينبع أهم التحديات أمام الأمن البشري في هذه المنطقة من هشاشة دولها وأنظمتها السياسية، وشح مواردها، وتدهور بيئتها. وقد أسهمت تلك العوامل كافة في تبلور مشهد إقليمي يتسم بالصراعات داخل الدول، وبالحدود بين الدول، وبالتطرف السياسي. وقد تمخض العنف المرتبط بالحروب الأهلية والحروب بين الدول كذلك، عن حالة من غياب سلطة الدولة؛ وهذا أسهم في تثبيت مظاهر انعدام الأمن على المستوى المجتمعي، وفي تضيق سبل العيش على المواطنين؛ ونتيجة لذلك، فإن الأمن البشري -بالإضافة إلى الحالة الخطيرة من انعدام الاستقرار السياسي والبؤس الاقتصادي- يبقى مهدداً على خلفية تصاعد العنف الطائفي، وانتشار الأسلحة الصغيرة، وتنامي موجات النزوح الجماعي للسكان، سواء داخل المنطقة الواحدة أو ما بين المناطق المختلفة. وقد كان لمظاهر انعدام الأمن الإقليمي أصداءها الواسعة على المستوى العالمي أيضاً؛ حيث استقطبت الأطراف، والمؤسسات، والموارد الدولية. ومنذ مطلع القرن الجديد، أنهكت الصراعات التي هي من صنع الإنسان، والكوارث الطبيعية، طاقات المجتمع الدولي. وتتواصل المشاركة الدولية؛ بسبب ظهور تهديدات أمنية جديدة؛ مثل: الإرهاب والقرصنة، وهي تهديدات تستغل مواضع الضعف القديمة في دول المنطقة ومجتمعاتها.

تحدد هذه الدراسة التحديات الرئيسية التي تواجه شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، وهي تشمل:

- ضعف الدول والحكومات التي تفتقر إلى السلطة والمشروعية؛ وهذا أدى إلى ضعف التنظيم الأمني.
 - الضعف البيئي والضعف الصحي للذين فاقما عجز الدول والمجتمعات عن إنتاج الغذاء وسبل العيش المادي الأخرى.
 - انتشار الجماعات الخارجة على القانون، والجماعات المهمشة، والجماعات المعرضة للتقلبات المناخية، وللعنف المجتمعي والعنف الأهلي، ولإهمال الدولة.
 - سهولة التأثير بالشبكات الإرهابية والإجرامية الدولية.
- وتلخص الدراسة النقاط الرئيسية التي انتهت إليها المناقشات التي عقدتها مؤخراً معاهد دولية عدة، مهتمة

- إبداء الدول الأوروبية الرئيسية والولايات المتحدة اهتماماً جديداً بتعزيز القدرات الأفريقية على إدارة الصراعات، وفي الوقت ذاته تتولى الصين والهند - وهما اللابعان الجديان في القارة- تنفيذ استثمارات ضخمة في مجال البنى الأساسية والتنمية الاقتصادية في أفريقيا.
- أن نشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وللاتحاد الأفريقي لمعالجة الصراعات القائمة أمر مهم، ولكنه لا يكفي للتصدي للتحديات المستقبلية، كما أن مشاركة المؤسسات الحكومية والدولية هي أيضاً لا تكفي. إن الأجنحة الخاصة بإعادة البناء في فترة ما بعد الصراع ستكون طويلة وشاقة، ولا بد من إيجاد الحوافز والمشجعات، من أجل مشاركة المجتمع المدني الأفريقي، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والشبكات الأفريقي في تقرير مستقبل القارة.
- إن الكثير من التحديات الأكثر خطورة أمام الأمن البشري والأمن الدولي، يرتبط ارتباطاً خاصاً بالقارة الأفريقية، ويتأثر مستقبل أفريقيا تأثراً مباشراً بالجدل الدولي الدائر حول تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي، وحول كيفية الاستجابة للضغوط الناشئة عن الزيادة السكانية ومتطلبات الهجرة الدولية، وحول التأثير العالمي لانتشار الأمراض والأوبئة، بما تضعه هذه الأمور من تكاليف اقتصادية وبشرية باهظة على عاتق القارة.
- وهناك آليات يمكنها التصدي للتحديات القائمة؛ كالاتيات الإقليمية؛ إذ من غير الممكن أن تنجح المبادرات الدولية والوطنية للتصدي للتحديات المُمثلة بهشاشة الدولة، وانعدام الأمن الغذائي والإرهاب على المدى الطويل، من دون قيام مؤسسات إقليمية راسخة، تكون مهمتها بناء القدرات الجماعية على حل المشكلات، وإرساء القواعد والمعايير الموحدة، إزاء ما يتعلق بالأمن والحوكمة، وتعزيز التكامل الاقتصادي.
- وكذلك، فإن هناك أهمية أيضاً للآليات الدولية التي يمكنها مواجهة تلك التحديات؛ فقد شاركت الأمم المتحدة في التصدي لقدرة متصاعد من المشكلات المتعلقة بإخفاق الدول إلى جانب إحلال السلام في المنطقة؛ فعلى سبيل المثال أتاحت بعثة الأمم المتحدة في السودان فرصة فريدة للمجتمع الدولي للإسهام في تنفيذ اتفاقية السلام الشامل.. وربما لا يتوافر لبعثة الأمم المتحدة في السودان في أي وقت، الموارد اللازمة للتصدي للتحديات كافة، ضمن المهمة المكلفة بها، ولكن وجودها -مع ذلك- يؤكد التزام المجتمع الدولي بتحقيق مرحلة انتقالية سلمية في السودان. ولكن على عكس بعثة الأمم المتحدة في السودان، تواجه البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وضعا
- غير مستقر، من خلال السعي للمحافظة على سلام هش، وحماية المدنيين في ظل غياب القدر الكافي من الموارد؛ لإحداث فرق حقيقي على الأرض.
- وأوردت الدراسة توصيات مهمة بشأن مواجهة الصراعات وتحقيق الازدهار في القارة؛ وهي:
- أن ضعف الدول هو السبب الرئيسي وراء معظم الصراعات في شرق أفريقيا، ولا بد أن تسعى الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز قدرات الدول؛ بوصفها جهاتٍ مهمتها إحلال النظام وتحقيق الازدهار.
- وجود دور يتعين على الأمم المتحدة والأطراف المانحين الآخرين أن يؤدوه في مساعدة دول شرق أفريقيا على التعامل بينهم وبين المشكلات التي تتجاوز الحدود الوطنية فيها؛ مثل: التحديات البيئية، وتدفقات اللاجئين، والقرصنة، والتهديدات الإرهابية. بيد أن المشاركة الدولية المستمرة في معالجة تلك القضايا تحد من قدرات الأطراف الإقليمية على بناء قدراتهم المحلية؛ ولذلك، فإن المشاركة الدولية يجب أن تكون استراتيجية ومحدودة ومقيدة زمنياً، بما يفسح المجال للعمليات الداخلية لحل المشكلات على المستوى الإقليمي.
- ضرورة أن تعيد دول المنطقة النظر في نمط بناء مؤسساتها، بحيث تبتعد عن ظاهرة تعددية المؤسسات، وازدواجيتها الموروثة من عقود سابقة، وتوجه نحو إرساء مؤسسات تتميز بالمزيد من وضوح الأهداف، والتركيز على الجوانب العملية والوظيفية. وعلى العموم، فإن المؤسسات الاقتصادية الإقليمية، تتيح أساساً أكثر استقراراً؛ من أجل السلام والأمن على المستوى الجماعي.
- يتضح من سياق مجمل الدراسة، أن التهديدات للأمن في شرق أفريقيا، تنبع من مصادر عدة، كما أن إيجاد الحلول لتلك التهديدات هو أيضاً عملية مستمرة، تقوم على تجريب أدوات السياسة العامة المختلفة. ولكن يلاحظ أن سلسلة انعدام الأمن التي تتسم بها منطقة شرق أفريقيا، تخللتها مراحل من الاستقرار والازدهار، وإن بدت تلك المراحل أحياناً صعبة المنال.
- إن إيجاد آليات دائمة للتصدي للصراعات، أمر يرتبط غالباً بمرور الجماعات والمجتمعات، واستعدادها للدفاع عن نفسها ضد التقلبات التي تشهدها الطبيعة، أو ضد العراقيل التي يضعها الإنسان.. بيد أن وضع المؤسسات وقواعد الحوكمة في دول شرق أفريقيا، يقوض قدرة معظم تلك المجتمعات على العمل بفاعلية؛ ومن هنا يأتي تركُّز الكثير من القضايا المختلفة، بدءاً بانعدام أمن الدول والأنظمة وانتهاءً بالضعف البيئي وضعف الموارد، حول طبيعة النظام الإقليمي والنظام السياسي.

ماذا يريد أردوغان من ليبيا؟

بعد تدخل تركيا في ليبيا وتقديم الدعم لحكومة الوفاق الوطني التي يترأسها فايز السراج، برزت العديد من التحليلات التي تناولت هذا التدخل وطبيعته، والسؤال هو: ماذا يريد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من وراء هذا التدخل؟

القواعد العسكرية

- في نوفمبر 2019 وقع أردوغان والسراج اتفاقية تعاون عسكري
- سمحت الاتفاقية لأردوغان بمناقشة إنشاء قاعدتين عسكريتين في ليبيا

قاعدتا "الوطية" و"مصراته" تستخدمان الآن لـ:

- تأمين وجود تركي دائم في ليبيا
- تأمين شركات النفط التي قد تصبح تركيا شريكاً فيها



غاز منطقة شرق المتوسط

- وقعت تركيا وحكومة الوفاق اتفاقية ترسيم الحدود البحرية
- تعتقد أنقرة أن الاتفاقية ستسمح لها بمواجهة محاولات إسرائيل واليونان وقبرص في حصر دورها في زاوية تنقيب صغيرة.
- جرى الاتفاق على حدود تتداخل فيها المنطقتان الاقتصادية لتركيا والليبية مع الحدود اليونانية
- ستعمل تركيا من خلال الاتفاقية على:
 - تأخير بناء خط للغاز بين إسرائيل وقبرص
 - عرقلة أي اتفاقات تقسيم مناطق بحرية بين مصر وإسرائيل
 - التوصل إلى اتفاقيات جديدة تناسب تركيا



إعادة الإعمار

- تسعى أنقرة إلى فتح أسواق جديدة لتصدير سلعتها
- تأمين الفرص لشركات البناء التركية
- محاولة استرداد المليارات من قيمة عقود بناء غير مكتملة وُقعت مع القذافي